التنمية البشرية في الوطن العربى:
الواقع والمستقبل
المؤتمر العلمي الثانى للجمعية العربية
للبحوث الإقتصادية

د. محمد محمود الإمام

عقدت الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية مؤتمرها العلمي الثاني في العاصمة اللبنانية بيروت في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. كان مؤتمرها الأول قد إنعقد في ١٥ ، ١٦ آيار/مايو ١٩٨٩ في القاهرة حول إحدي قضايا الساعة وهي «الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية». وكعهدها إختارت الجمعية لمؤتمرها الثاني قضية أخري أخذت مكانها في الفكر العالمي لتضع التنمية في إطارها الصحيح حيث تعتبر في جوهرها تنمية بشرية، لاتقف عند حد النظر إلي البشر مجرد مورد إنتاجي، بينما يعامل مستوي المعيشة كفصل مستقل. ويكتسب المؤتمر العلمي الثاني حول «التنمية البشرية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل» أهميته من كونه يمثل أول مقاربة عربية لهذا الموضوع الهام. وكالعهد أيضا حفل الحوار حول البحوث المقدمة بإرهاصات فكرية تفتح آفاقا رحبة أمام أذهان المعنيين بتطوير علم الإقتصاد. ولذلك رأينا إتباع تلخيص أعمال المؤتمر بعرض لما أثارته الإسهامات النظرية من أبعاد جديرة بالمتابعة.

أولا – ملخص أعمال المؤتمر:

إنقسمت أعمال المؤتمر إلي أربعة محاور رئيسية هي:

* التنمية البشرية: المفهوم والقياس والدلالة، للدكتور إسماعيل صبري عبد الله.

* التنمية البشرية في الوطن العربي: التوجهات الأساسية في عام ١٩٩٠، للدكتور هشام الخطيب والدكتور إسماعيل الزابري.

* السياسات والطلب علي القوي العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، للدكتور جواد

العناني.

* القيم الإجتماعية والثقافية: الإنتاجية والإبداع في الوطن العربي، للكتور منير بشور.

ولم تقتصر المشاركة في المؤتمر الذي حضره ٥١ مشاركاً، علي أعضاء الجمعية، إذ دعي إليه لفيف من المهتمين بالقضايا الإجتماعية نظراً لأن الموضوعات المطروحة، لاسيما في المحور الرابع، لها أبعادها الإجتماعية الجوهرية. وأوضحت المناقشات أربعة أمور عامة رئيسية:

الأول أن الحديث عن التنمية البشرية يتسع لكي يشمل أغلب جوانب التنمية بمعناها الشامل. لذا ذهب البعض إلى أن المصطلحين مترادفان، بينما كان هناك رأي يقول بأننا بصدد تركيز علي جوانب لم يسبق أن لقيت حقها في أدبيات التنمية علي الرغم من الإيمان منذ البداية أن التنمية للبشر وبالبشر. وجري في هذا الصدد إستعراض سريع للفكر الإقتصادى عامة والتنموي خاصة لاستجلاء موقع الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية منه. وقد أتاح هذا فرصة لتفاوت الإجتهادات النظرية، رأينا أن نخصص لها قسما خاصا بعد هذا العرض.

الثاني أن التنمية البشرية أوسع نطاقا من مجرد الحديث عن الموارد البشرية وتنميتها، وأن أهمية المدخل الصحيح لها هي كونه يفسح مجالا أرحب للربط بين المدخلات والمخرجات.. بين الوسائل والنتائج. ومن هنا تنشأ أهمية التدقيق في المفهوم وفي أدوات القياس.

الأمر الثالث أن التنمية تتضمن جوانب إقتصادية كما تتضمن جوانب غير إقتصادية: إجتماعية وثقافية وسياسية، وهي ترتبط بكينونة الإنسان وصيرورته وإطراد حياته ونوعيتها. وبينما إنصب جانب هام من المناقشات علي محاولة التوصل إلي رؤية مشتركة لها بإعتبارها عملية معقدة ومستمرة، لوحظ أننا بصدد حالة وعملية معا.

الأمر الرابع أن مقاربات التنمية البشرية التي سارت علي درب تقارير الأمم المتحدة إنتهجت نهجا براجماتيا يجتهد في رصد عدد من الظواهر التي تشمل مختلف أوجه الحياة، مستبقة بذلك الإجتهاد النظري لاسيما في علم الإقتصاد. فمع تواضع حصاد التنمية وضآلة نتائج عقود التنمية التي تبناها المجتمع الدولي، بدأ التوجه نحو منهج بديل، جاء بناؤه علي أيدي مشتغلين بالعلوم الإجتماعية. ويقتضي الأمر جهدا مكثفا من جانب الإقتصاديين من

أجل بلورة المفاهيم والنظريات بالقدر اللازم لتوفير الأساس العلمي اللازم لتركيب المقاييس والمؤشرات وإجراء التحليلات ورسم السياسات والإستراتيجيات المناسبة.

وحين إستعرضت جوانب النظرية الكلاسيكية وما آلت إليه من صياغات حديثة على يد النيوكلاسيكيين، لوحظ أن مانال أدوات التحليل من تطوير مال إلى التركيز علي تحليل الإنتاج والمنفعة المحددين لجانبي السوق: العرض والطلب، وتراجعت بالتالي بعض الأدوات التي إبتدعها الإقتصاديون القدامي والتي يقدر أنه لابد من إحياء الإهتمام بها، «عودا علي بدء»، علي حد قول د. عبد الله. في مقدمة تلك الأدوات «الإنتاجية»، فهي جوهر التنمية، ومن ثم فلا تواصل في التنمية بدون إستناد إلى تنمية بشرية ترفع من شأنها. وقد تحفظ البعض على هذه الدعوة، خوفا من أن تعيد التحليل إلى النطاق الضيق الذي يعامل البشر كعنصر إنتاجي. بالمقابل ذكر أن القصد هو توسيع مفهوم الإنتاجية ذاتها، وإدراجها بصفة عضوية في التحليل وهو مايفضي إلى التدقيق في تعريف أبعادها المختلفة، ومن ثم ينشئ الجسر الذى يلتقى عبره علماء الإقتصاد مع علماء العلوم الإجتماعية الأخرى. وبينما أكدت بعض الآراء أن الإستخدام الواعى للنظرية النيوكلاسيكية قادر على تفسير العديد من الظواهر، بما في ذلك تطورات حركة العمالة العربية ومستقبلها، أشار فريق آخر إلى أن الفكر الإشتراكي، بما في ذلك النظرية الماركسية، ساعد في تفهم العديد من جوانب التنمية البشرية، وهو مازال مصدرا لإستلهام تفسيرات مجددة للعديد من الجوانب التي لاتلقى حظها لدى الفكر الليبرالي. وبغض النظر عن الموقف من المدارس الإقتصادية المختلفة، فإن الهاجس الذى شغل الجميع هو ألا ينحصر الفكر الإقتصادى فى الأشياء ويهمل الإنسان أو يضعه في المرتبة الثانية من الإهتمام. وجاء هذا مؤكدا لما ذهب إليه د. عبد الله من أن إعطاء حاجات الإنسان غير المادية الأهمية التي تستحقها هو الفاصل الأساسي بين القديم والجديد في مفهوم التنمية البشرية.

عند إستعراضنشأة وتطور مفهوم التنمية البشرية، تعرض النقاش لما ذهبت إليه تقارير الأمم المتحدة من تعريف وقواعد للقياس، لوحظ أنها جعلت التنمية البشرية عملية توسيع للخيارات المتاحة للناس بلا حدود وبصورة تتطور عبر الزمان، فيما يتجاوز الأركان الأساسية الثلاثة التى جرى التركيز عليها وهي: متطلبات الصحة المطيلة للعمر، وتحصيل المعرفة، وجني الكسب الموفر لحياة لائقة. فقد إتجه الرأى إلى ضرورة بناء نظرة موسعة إلى

قضية التنمية البشرية، وهو مايستوجب إستكمال أبعادها. ويأتى البعد الثقافى على رأس القائمة. من جهة أخرى أشير إلى ضرورة التمييز بين التنمية البشرية والحاجات الأساسية. كما ذكر أن الإنشغال ردحا من الزمن بقضايا جزئية كالحاجات الأساسية لم يسعف الدول النامية بحلول مشكلات تراكمت لتتخذ شكل فقر مطلق ومديونيات متفاقمة وإنحسار في جهود التنمية سعيا إلى إصلاح إقتصادي قد ينجح في معالجة أخطاء سياسات بعينها ولكنه لايضع الإقتصادات المختلفة على أعتاب تنمية جادة. وجرى التذكير بالفشل الذى قادت إليه تجارب التنمية التى حادت عن الأسس الإقتصادية السليمة. وذهب البعض إلى أن القول بأن القضية هي توسيع خيارات يؤدى إلى خلط بين المفهوم وأسلوب القياس. والمشاهد أن البنك الدولي، الذي يلتزم بالفكر النيوكلاسيكي، سعى بصورة مستمرة إلى توسيع مفهوم التنمية بدءا من القضاء على الفقر وإنتهاء بإدراج قضايا البيئة. ولا يجوز التقليل من شأن الجوانب المختلفة وما يقوم بينها من علاقات عضوية بدعوي أنها لاتزيد عن كونها مجرد شعارات على النحو الذى أكدته بعض المداخلات.

قادت النظرة الموسعة لمفهوم التنمية البشرية إلى الشعور بمدى الغبن الذى يصيب المفهوم نتيجة قصر المقاييس على مؤشرات للأبعاد الثلاثة سالفة الذكر (مع خلفياتها) ومحاولة إختزال تلك المقاييس فى مؤشر واحد. وكان من البديهى أن يقود ذلك إلى ضرورة التوسع فى المقاييس المستخدمة وذلك دون التضحية بالعلاقات الترابطية بين المؤشرات المستخدمة وبينها وبين المؤشرات المستحدثة، لاسيما عند التعرض لبيان الصلات الحركية بين الجوانب المختلفة. ذكر مثلا أنه لابد من حد أدنى من الدخل لتمكين المجتمعات المختلفة من تحقيق تقدم ملموس في أبعاد أخرى للتنمية عامة، والتنمية البشرية بوجه خاص. على الجانب الآخر أشير إلى محاذير إدراج الدخول الريعية ضمن المقاييس المستخدمة لبيان مدى التقدم فى تحقيق التنمية البشرية. وبدا هذا واضحا بوجه خاص عند مقارنة مؤشرات الأقطار العربية، حيث أسهم الدخل المرتفع من النفط فى تحقيق مستويات مرتفعة من مؤشرات التنمية البشرية دون أن يكون ذلك مصحوبا بتقدم فعلى فى جوانب أخرى، لعلها أشد خطرا على مستقبل التنمية البشرية وعلى البشر أنفسهم.

وجرى التأكيد على ضرورة الربط بين قياس الإنتاجية وقياس التنمية البشرية. إلا أن قياس الإنتاجية يعانى بدوره من مشاكل، منها مايتعلق بقياس الإنتاجية في القطاعات

الخدمية. كما أن مفهوم الإنتاجية لا يأخذ فى الحسبان الأفراد خارج قوة العمل، أو أولئك الواقعين ضمن فئاتها العمرية ولكنهم لايعملون أو فى حالة تعطل. وتظل الأدوات التى يسلط ا لضوء عليها الإهتمام بالتنمية البشرية بحاجة إلى مزيد من العناية. من ذلك معالجة أساليب التنبؤ المستخدمة، والعوامل التى أوضحت المناقشة دورها فى تحقيق التطور فى التنمية البشرية ومحدداتها بما في ذلك الإنتاجية. ودفع هذا إلى إيصاء الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالحث على بذل مزيد من الجهد من أجل تطويع دراسات قضايا التنمية البشرية لما تمخضت عنه المناقشات من أبعاد يجب أخذها فى الحسبان. كما أن عليها أن تساهم مع مؤسسات أخرى فى تطوير قاعدة البيانات.

ومما لوحظ علىعملية القياس أنها تنشئ وهمين: الأول وجود حد أعلى لايمكن تجاوزه، وهو ماقد يحد من التعبير عن تطور التنمية البشرية في الدول المتقدمة، على الرغم من القول أن المصطلح أقرب في مضمونه اليها منه إلى الأوضاع فى الدول النامية. الثانى ترديد مفهوم الفجوة الذي أثبتت أدبيات التنمية فجاجته. وأشارت المناقشات إلى أهمية إدخال البعد الخارجي في التحليل والقياس، وفي هذا المعرض طرح إقتراح تطوير فكرة إحتياطى العمل على النحو المبين في القسم الثاني من هذا العرض. كما أشير إلى أهمية إدراج البعد الثقافي، وأبعاد أخرى في مقدمتها الإبتكار والإبداع (وهو ماسنعود إليه عند إستعراض مناقشات المحور الأخير) وكذلك بعد التنظيم والإدارة في مجال تدبير المهارات اللازمة للتنمية البشرية، بما في ذلك إعداد فئة المنظمين، وفئة المديرين، والعمل الماهر والمدرب القادر على إستيعاب التطورات التقنية.

كما تأكد فى أكثر من موضع أهمية البعد السياسي بما يتضمنه من ضرورة توفير الحريات السياسية وحقوق الإنسان، التي في غيبتها تفرغ الإنجازات في مجالات التعليم والصحة وتحسين الدخل من مضمونها. كذلك صار التأكيد على أهمية إدخال النواحي الكيفية إلى جانب النواحي الكمية، خاصة في مؤشرات التعليم والصحة.

وأشارت دراسة أوضاع التنمية ا لبشرية فى الوطن العربى أن حصيلة التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة الماضية كانت محدودة، بإستثناء الأردن وعدد من الدول النفطية. وأرجعت ذلك الضعف إلى عشرة عوامل: المستوى المتواضع الذي كان سائدا في عام ١٩٦٠ - قلة الثروات الطبيعية عدا النفط - تخلف وضع المرأة - النمو السكاني السريع -

ضعف الأمن الغذائي - شحة الموارد المائية - الظروف الأمنية (الداخلية والخارجية) وما إستتبعته من ضخامة في الإنفاق العسكري - الإنشغال بالإستهلاك الكمالي عن الأمور الثقافية والإنتاجية - ضعف التخطيط للتنمية البشرية والإسترخاء الإستهلاكي - حدة تباين توزيع الثروات بين الأقطار العربية.

غير أن المؤشرات أبدت عددا من التحفظات على البيانات والإحصاءات المستخدمة في القياس، لاسيما أنها مستمدة من تقارير الأمم المتحدة المبنية على تقديرات حكومية تنزع إلى إعطاء صورة تخدم أغراضها السياسية أكثر من إلتزامها بإظهار الحقائق المجردة. وتظل دراسة أوضاع الوطن العربى بحاجة إلى مزيد من التحليل الإقتصادي والإجتماعي، وإلى إيلاء عناية كافية بقضايا بدأت تشغل الفكر العالمي مؤخرا، خاصة حقوق الإنسان والديموقراطية السياسية، وإلى بذل جهد أكبر للتعرف على مضامين السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والثقافية التي تمارسها الدول العربية، وإستيضاح مدى سوء إستخدام الموارد الإقتصادية في مجالات التنمية البشرية أو القصور فيه. وبينما حذرت بعض الآراء من الإنسياق وراء ماتعنيه المؤشرات دون تمعن في السياسات التي إتبعت في الوصول إلى المستويات التي تعكسها، إنتقدت أخرى تركيز البحث على المدخلات ممثلة في الإنفاق على مختلف أوجه التنمية البشرية على حساب الإهتمام بالمخرجات. وأشير إلى وجوب التدقيق في التمييز بين الأسباب والنتائج فيما وصلت إليه التنمية البشرية من ضعف وتواضع فى الإنجاز. وجرى في هذا الصدد التحذير من التذرع بإرتفاع معدلات نمو السكان في تبرير تواضع ماتحقق من تنمية بشرية.

ولعل أهم مالفت الأنظار بالنسبة لأوضاع الوطن العربى ضخامة حجم الإنفاق العسكرى ومحدودية جدواه فى تحقيق الأمن العربى، وآثاره على التنمية البشرية، ومن ثم انعكاسه سلبا على الجهود الموجهة إليها، والتأثير الإرتدادى المتمثل في خفض فعالية ذلك الإنفاق بسبب ضعف تلك التنمية. وأثير بالمقابل تساؤلات حول الجدوى الفعلية للمبالغ التي تم توجيهها من أموال النفط إلى الإنفاق على التنمية البشرية، وما إذا كان العائد منها يوازى المخصص.

وقد أخذ على عملية رصد المقاييس القطرية وتجميعها في متوسطات بسيطة أنها تجنح إلى تجاهل التفاعلات بين الأقطار العربية، لاسيما أن جانبا هاما من التنمية التى

حققتها دول مرتفعة المؤشر تحقق بجهود أسهم فيها نتاج تنمية بشرية في أقطار أخرى أدنى منها في قيم مؤشراتها. يلزم أيضا تحري الدقة في تفسير الفروق القطرية. من ذلك القول بأن الدول ذات القيم الأعلى للمؤشرات تمتعت بقدر أكبر من الإستقرار، إذ الغالب هو تعرض مواطني بعض تلك الدول إلى إفتئات على حقوقهم وتقييد مشاركتهم في الحياة السياسية. أشير أيضا إلى أن الإستنتاج المطلق أن وسائل الإعلام المسموعة والمصورة حدت من حوافز التعليم فيه تبسيط مخل، وهو ليس صحيحا بالضرورة، إذ أسهمت تلك الوسائل في رفع الإدراك بأمور هامة من متطلبات النهوض بالتنمية البشرية. ومع ذلك لايجب إغفال مالعبته تلك الوسائل في أحيان كثيرة من دور خطير في مسخ الثقافة في الوطن العربي.

وفي تعقيبه على هذه الدراسة، أضاف الدكتور حامد عمار عددا من الأبعاد المنهجية. فأشار إلى أن قضايا التنمية أو التغيير المجتمعى تواجه المشتغلين بالعلم الإجتماعي بثلاث مجموعات من التساؤلات. أولاها تسعى إلى التعرف على النمط والفهم الثقافي، وهو ماأسهمت فيه علوم الإجتماع والنفس والإقتصاد والأنثروبولوجيا، بل والفن والأدب. وثانيتها تتعلق بالبنى والعمليات والآليات التي تربط بين ظروف وعوامل معينة ونتائجها، وهو ماعالجه علم الإقتصاد، وإن ساهم فيه علم النفس، وبخاصة علم نفس الأعماق. أما الثالثة فتتناول الإتجاهات والتوجهات العامة التي تسير فيها حركة المجتمع والبشر وسرعة إندفاعها. وأكد على تجاوز التنمية البشرية النظرة الإقتصادية التي عنيت بالمردود الإقتصادي للإستثمارات الاجتماعية، وعلى ضرورة الإنتقال من الإنسان المورد إلى الإنسان الهدف، لكي يتسنى إشباع كل حاجاته وتنمية جميع طاقاته. من جهة أخرى فإن التنمية البشرية تتجاوز مفهوم «مستوي المعيشة» الذي إقتصرت به أدبيات التنمية على مايتعلق بإشباع حاجات الإنسان الجسمية والإجتماعية والنفسية والروحية، إذ يقتضي الأمر التعرف على العوامل والظروف والآليات والتوجهات والسياسات التى تتولد من تفاعلها تلك الحاجات، ودراسة العلاقات السببية والترابطية والجدلية بينها وبين ماتنتهي إليه أحوال البشر المعيشية في السياق المجتمعي. وعليه فلابد من ربط مؤشرات حالة الإنسان بمختلف المؤشرات المجتمعية الأخرى. بعبارة أخرى فإن مايطرحه د. عمار ينفي عن التنمية حصرها في الفرد قدرة وإختيارا، أو قصرها على العلاقات الإقتصادية، ويؤكد أهمية البعد المجتمعي، ومن ثم يتناول الموارد والظروف المجتمعية اللازمة لوضع مؤشرات التنمية البشرية، وهي تتكون من ثمانية عناصر: أوضاع التنظيم السياسي - أنماط الإنتاج

والإستهلاك - تركيب وحراك البنية الإجتماعية - مقومات الإعتماد على الذات -مكونات الأمن الوطني وحقوق الإنسان - الموارد التنظيمية والمؤسسية - إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها - إصحاح البيئة وسلامة التوازن الإيكولوجي. من هذه العناصر يتكون ما أسماه «منظومة التنمية البشرية»، التي يقلل تعقدها من شأن المقاييس الأحادية المقترحة للتعبير عن التنمية البشرية، والتي تفتقر إلى بعد التوزيع (الجغرافي- العمري - الإجتماعي) وإعادة التوزيع، وهو بعد له أهميته بالنسبة لمنجزات التنمية في الوطن العربي. وقد عالج البعد القومي من خلال مقارنات على عدد من المحاور هي: محور الزمن الذي أظهر حركة إيجابية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ بدأت تتراجع بعدها بالنسبة لبعض الأقطار - محور المقارنة القطرية داخل الوطن العربي ومع باقي العالم الذي أوضح إتجاه الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة إلى الإتساع خلال العقدين الأخيرين - محور التوزيع الداخلي بأبعاده المختلفة، والذي خلص منه إلى وجود أقليات تتمتع بمستويات عالية من التقدم البشري جنبا إلي جنب مع أغلبية ذات مستويات متدنية، مما يعتبر من عوامل الإنفجار الإجتماعي والتعويق لمسيرة التنمية ومنجزاتها بصورة عامة - ومحور دليل الحرية.

وطرحت المناقشات دعوات إلى الإهتمام بعدد من القضايا مثل:

* تسليط الضوء على أهمية تطوير القوى البشرية عالية المستوى لتنمية وتحسين الأداء بالإرتباط مع التطور الثقافي الرفيع وتحقيق مستوى عال من التأهيل العلمي والتقني.

* إعتبار إنتاجية العمل مؤشرا إقتصاديا تطبيقيا يعبر عن مستوى التنمية الشاملة في المجتمع.

* قياس مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي بشكل أكثر تحديدا، والإنتباه إلى دورها في الزراعة، وفي النشاط الإقتصادي عامة.

* الأخذ في الإعتبار مشكلات الغذاء ومناهج التغذية، وإدراجها في مؤشر التنمية البشرية.

* الإهتمام بالمؤشرات الفرعية المتصلة بالمؤشرات العامة لقياس التنمية البشرية. وعلى سبيل المثال لاالحصر، معيار معرفة القراءة والكتابة. فالضرورة تقضى بالتعرف على مراحل الدراسة المختلفة، ومدى التسرب في كل مرحلة، ونوعية الدراسة والفروع التي تدرس وإتجاهات التعليم ومدى إرتباطها بحاجات التنمية الشاملة.

* زيادة الإهتمام بالمخرجات إلي جانب المدخلات، إذ أنها تجسد الحصيلة الفعلية لعملية التنمية البشرية.

* التعمق فى دراسة مدى تأثير الإنفاق العسكرى في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ودوره في تقليص الإنفاق على متطلبات التنمية البشرية.

وقد أثارت الدراسات الخاصةاسات القوي العاملة والطلب عليها فى دول مجلس التعاون الخليجي تساؤلا حول مدى علاقتها بموضوع المؤتمر، لاسيما أن هذا الموضوع كان ضمن إهتمام ندوات أخرى سابقة، كما أن إقتصاره على دول الخليج هو ضرب من التجزئة للوطن العربي، بينما أكدت بعض الآراء وجود مثل هذه العلاقة وأوضحت طبيعتها. إلا أن الجانب الأكبر من المناقشات إنصب على وجوب وكيفية تحسين أساليب التنبؤ بالطلب، وإمكانيات تطوير قاعدة البيانات وتوفير درجة أعلى من الدقة فيها، رغم ماتكرر - كما في مناسبات أخرى - من المطالبة بالنهوض بمستوى البيانات والإحصاءات في الوطن العربي.

وبينما أخذ البعض على الدراسة تغليبها البعد السياسي المطلق من منظور أحادى الجانب لايعبر بالضرورة عن حقيقة الرؤية السائدة في الدول الخليجية، والمستندة إلى عدد من الشواهد المعروفة التى لايجوز تجاهلها، أشار آخرون إلى أن هذا البعد لايمكن تجاهله، ولكنه يثير في الوقت نفسه تشككا في صواب الإكتفاء بالأساليب القياسية المألوفة في التقدير، خاصة إذا لم تشفع بذكر الأسلوب العلمي المستخدم أو بيان درجة إعتمادية ومعنوية التقديرات.

كذلك أخذ على التوصيات أنها وجهت في المقام الأول إلى منظمة العمل الدولية، وأنها لم تراع التوازن بين متطلبات العمل على جانبى العلاقة: الدول المرسلة والدول المستقبلة. وقدمت بعض المداخلات تصورات بديلة للطلب أوصلت إلى إستنتاجات تختلف عما ذهبت إليه الدراسة من إتجاه الطلب على العمالة العربية الوافدة إلى الدول الخليجية إلى التناقص، ومن النظر إلى هذا التناقص على أنه «تهديد» لأوضاع الدول المرسلة، وكأنه يفرض على الدول المستقبلة ألا تنهض بقواها العاملة المواطنة. من جهة أخرى أوضح الحديث عن تحويلات العمال المغتربين أن أنماط الإستخدامات التي وجهت إليها في الدول العربية المستفيدة تحتاج إلى مراجعة، فقد أظهرت دراسة أجريت حول إستخدامات التحويلات المماثلة في عدد من الدول الآسيوية أنها وجهت إلى أصول إنتاجية، ومن ثم

ساهمت في تحقيق قدرة أعلى على التنمية فيها.

على أن الأهم من هذا كله التأكيد على وجوب التخلي عن المنهج الوصفي وضرورة التعمق بدرجة أكبر في التحليل العلمي المستند إلى أدوات متاحة. من هذا ماذكر عن أهمية إدراج معدلات الأجور في التحليل، ومن أن دول الخليج هي الآن بصدد مرحلة جديدة أقرب في ملامحها إلى التجربة الحالية التي تعيشها الدول الغربية، الأوروبية والأمريكية، والتي تشهد تحولا نحو الحد من إنتقالية العمل، بعد أن كانت هذه الإنتقالية في الماضي من عوامل تحقيق التوازن والنمو. ومن ثم فإن الأمر يقتضي مزيدا من التعمق في تفهم قواعد تنظيم أسواق العمل وإستيضاح العوامل المحركة فيها، ولو أن بعض الآراء مالت إلى ترجيح غياب مايمكن إعتباره أسواقا للعمل في الدول العربية المستضيفة للعمالة.

وقد أشاد المشاركون بإدراج موضوع القيم الإجتماعية والثقافية، وتدارس ماتعنيه تلك القيم بالنسبة للإنتاجية والإبداع في المجتمع العربي كمحور رابع للمؤتمر، حيث يلمس هذا الموضوع المحتوي الإنساني الحقيقي للتنمية البشرية. كما أنه في هذه الجوانب يكمن عدد من أهم معوقات التنمية في الوطن العربي. وإتفقوا مع الباحث في إعتقاده أن إتساع البحث على هذا النطاق يحول دون التعمق في جميع جوانب الموضوع في دراسة واحدة. وكان لابد والحال كذلك أن يحصر الباحث تناوله للعديد من الجوانب في شكل تساؤلات إستثارت حوارا حول قضايا التعليم والإنتاجية والإبداع. ورغم التسليم بالتنوع الكبير في الوطن العربي، فقد ساد ميل إلى البحث عما يمكن إعتباره قواسم مشتركة؛ ذلك أن التنوع قائم حتى ضمن حدود الدولة الواحدة. القضية الأساسية هي التدقيق في المنهجية المستخدمة، وإيضاح مدى صلاحية منهجية بعينها لمعالجة جميع الأبعاد الإجتماعية والثقافية والنفسية، خاصة في ضوء مالوحظ من ميل الدراسة إلى تغليب البعد الفردي ومن ثم تأثرها بما قدمه علماء النفس، بينما كان من الضروري التأكيد على دور الإعتبارات المجتمعية والإستناد إلى علم الإجتماع.

وأرجعت أهمية الإبداع والإنتاجية إلي كونهما غاية للتطور وأدوات له في آن معا. والفيصل في الإبداع هو القدرة على التخيل وليس العقل وحده. وبينما يحظى المضمون التكنولوجي المادي بوزن هام بالنسبة للإنتاجية، فإن القيم لها أساسها الفلسفي والإنساني وهو مايجعل العلاقة بينهما جزئية. ويقتضي الأمر تحديد المقصود بالقيم الإجتماعية، ومدى

خضوعها لمنهج واحد أو لتعدد في المناهج، ومدى ثبات القيم الثقافية، وتنظم القيم العلاقات بين الناس والمكان والزمان، ويحتاج تغيير القيم إلى تغيير فى التوجه التربوى. وهي ترتبط بأمور عدة، منها نمط الإنتاج، فهى في مجتمع زراعى تختلف عنها في مجتمع صناعي؛ ومنها النمط الفكري، وهو مايلقى مسؤوية كبيرة على المثقفين العرب. وتتأثر القيم أيضا بنمط الحكم وتنظيم المجتمع المدنى. وأشير في هذا الصدد إلى عدد من الأمور التي تؤثر في نسق القيم عند العرب، وأغلبها يؤثر سلبا على التنمية البشرية في الوطن العربي. من ذلك:

- القيمة التى يعطيها العرب للعمل.
- مدى إيمان أصحاب الأعمال بوجود علاقة بين الإنتاج والإبداع، وإيلاء أولوية متقدمة للإستثمار في البشر.
- العلاقات الأسرية وما تنطوي عليه من تسلط.
- مدى تقبل الموقف العربي للعمل ضمن فريق.
- الموقف من قضية المرأة.
- النزعة الماضوية التي تسود بين شرائح عديدة من المجتمع العربي.
- إهمال البعد التراكمي وما يعنيه من عدم ثبات النسق عبر الأجيال.
- الحاجة إلى قراءة واعية للتراث العربي والتمييز بين الخبيث والطيب.
- مدى العناية بتنمية الإبداع وحفزه وحمايته، أو كبته ومطاردته.

وذكرت خمسة شروط للإبداع: الحرية والموهبة والتراكم والإستقرار والإنضباط، وفوق كل هذا صار التأكيد علي الحرية كشرط أساسي وعلى ضرورة ربطها بالأطر والعلاقات المؤسسية. وإستتبع هذا التأكيد على دور السلطة والنظم والمؤسسات السياسية والإنتاجية كمعوق أو مشجع للإبداع، خاصة في ظل مايتفشى في الوطن العربي من إستبداد. وتكرر تأكيد العناية بالكيف في أكثر من موقع: في دور الدولة حيث المهم ليس حجم التدخل بل نوعيته وإدارته وفق مناهج مثلي؛ وفي البعد الكيفي للإنتاجية ودور التعليم في النهوض بها؛ وفي مضمون العملية التعليمية، التي تعتبر أساسا للتنمية البشرية. وأشير في هذا الصدد إلى ضرورة إقامة علاقة سليمة بين التربية الدينية وقوامها الإيمان المطلق، والتربية

العلمية القائمة على إعمال الفكر وحفز روح الإنتقاد والتجديد، بعيدا عن التلقين والإستظهار، وما ينبنى على ذلك من تمييز بين الإجتهاد والإبداع. من جهة أخرى أشير إلى أهمية العناية بالعوامل الخارجية، وإدراك العلاقة بينها وبين العوامل الداخلية، بما في ذلك توجهات الدول العربية فى تناول قضايا التنمية. كما أشير إلى الحاجة إلى دراسة مغزى تفاعل الحضارات، حيث أشير إلى أن الحضارات الأكثر تقدما ليست هي بالضرورة التي يكتب لها الإنتصار.

ثانيا – علي هامش المؤتمر:

أشرنا في العرض السابق إلي الجدل المثار حول المناهج المختلفة في النظرية الإقتصادية، من حيث تناولها لقضية التنمية. ونستطيع التمييز بين إتجاهات ثلاثة ظهرت خلال المناقشات:

(١) الإتجاه الأول: يتمسك بالنظرية النيوكلاسيكية، ويؤكد أن ما أتت به كنظرية للمنفعة هو من أهم ماقدمه الفكر الإقتصادى، ومن الخطأ إتهامها بأنها إعتنت بالأشياء لا الإنسان. ووفقا لهذا الرأى فإن نقطة الإرتكاز في التنمية البشرية هي السوق والقطاع الخاص. غير أن د. سعيد النجار، الذي قاد هذا الإتجاه، يبادر فيقول أن هذا شرط ضرورى ولكنه غير كاف. فالتنمية تقوم على خمسة مبادئ أساسية:

أ) الكفاءة الإنتاجية، وهذه تتحقق بالأخذ بنظام السوق والإعتماد على القطاع الخاص، دون أن يعني ذلك نفي دور الدولة، ولكن بعيدا عن التدخل في الإنتاج تدخلا مباشرا.

ب) العدالة equity في التنمية، حيث أن أثرها التساقطي trickling-down effect لايأتي تلقائيا. المهم أن نعطيها مضمونا يتفق مع نظام السوق.

جـ) إستمرارية النمو، وهو مايتطلب تحقيق الإستمرارية فى الأبعاد المختلفة: المالية بعدم الوقوع فى فخ المديونية، والديموجرافية بتحقيق التناسب بين حجم السكان ونشاطهم وإحتمال كوكب الأرض لهم، والبيئية.

د) الديموقراطية وحقوق الإنسان وهو مايتضمن أمورا ثلاثة: شفافية transparency المالية العامة، والمساءلة accountability ، والمشاركة الشعبية participation.

هـ)العقلانية في التنظيم المجتمعي، وتعني إعطاء دور أساسى للمرأة، وربط الحقوق

والواجبات بالإنتماء الوطني وليس بالولاء الديني.

هذه القائمة، في واقع الحال، لاتؤكد سلامة التحليل النيوكلاسيكي، بل تنهض دليلا على عدم كفايته، وإلا لكانت أولى أركانها كافية، ولما كانت هناك حاجة للتحفظ عليها بالأبعاد الأربعة الأخرى. فهي تركز في الجانب الإقتصادي على إعتبار «الكفاءة»، ثم تستدرك بإضافة عدد من الإشتراطات التي تندرج ضمن دروب علمية أخرى، مما يعني في حقيقة الأمر أن الجانب الإقتصادي بمفرده يعجز، في إطاره النيوكلاسيكي، عن تحقيق التنمية البشرية. وبالتالي فإننا نجد أنفسنا مواجهين بالتمييز بين الجانب النظري (الوضعي positive) والجانب التطبيقي (التوجهي normative). وقد أطلق د. سمير أمين على هذا الجانب الأخير إسم «الإيديولوجي» نظرا لأنه يتمسك بفكر نظري محدد رغم إقرار عدم تحقيقه الشروط اللازمة والكافية. يضاف إلى ماتقدم ضرورة تجاوز الإقتصار على «الفرد» وإدراج الأبعاد المجتمعية على النحو الذي إقترحه د. حامد عمار يتجاوز ماورد في البند (٥).

(٢) الإتجاه الثاني: إقترحه د. إسماعيل صبري عبد الله حينما إعتبر أن النظرية النيوكلاسيكية تقصر عن التفسير، وأننا يمكن أن نجد فيما ذهب إليه الكلاسيك الأقدمون من إهتمام بعنصر العمل المفتاح إلى إدراج البشر بصورة عضوية في التحليل، غير أن البشر ليسوا مجرد أعداد تؤثر في معدلات الأجر وتوزيع الدخل، أو تعمل كمخزون غير محدود يسحب منه لأغراض التنمية، بل هم قدرات إنتاجية هي بدورها وليدة تنمية بشرية. ولعل في هذا إحياء للمنهج الذي إتبعته مجموعة معهد سسكس في أوائل السبعينات، الذى أكد على إحداث التنمية مع التوزيع، وعلى ضرورة النهوض بالإنتاجية كخاصية للبشر، بما في ذلك الغالبية الفقيرة، وليس كمجرد محصلة للعملية الإنتاجية تحددها دوال الإنتاج. مانود إيضاحه هنا أن هذه النظرة تعتبر في حقيقة الأمر تطويرا جوهريا في الفكر التحليلي من ناحيتين:

أ) الأولى أنها تبدأ من الإنتاجية حيث تنتهي النظرية النيوكلاسيكية بها. فكما هو معلوم حينما يندرج العمل في دالة الإنتاج مع غيره من عناصر الإنتاج، تظهر إنتاجيته كمعلمة parameter وليس كمتغير. صحيح أنه يتردد الحديث عن الإنتاجية، وصولا إلى مايطلق عليه الإنتاجية الكلية، غير أن هذا يظل في إطار التحليل المعتمد على خدمات عناصر

الإنتاج factor services وهو مايفصل تلك الخدمات عن البشر. فإذا نحن بدأنا من الإنتاجية كصفة تتحقق للبشر من خلال تدبير عمدي، لاكمجرد نتيجة عملية توازنية تحليلية، فإن التنمية البشرية وليس السوق تصبح نقطة البدء، أما السوق فتتحدد أوضاعه في ضوء مايتحقق منها.

ب) الثانية أنها تمضى فى نفس الطريق الذى بدأ يسير فيه الإقتصاديون الذين عنوا بشؤون البيئة، من حيث إدراج إقتصاديات كل من الطبيعة والبشر بصورة عضوية في التحليل إلى جانب إقتصاديات رأس المال. فبالنسبة للطبيعة لم تعد القضية مجرد عدم تجاوز حدود الكوكب أو التنبيه إلى محددات البيئة وملوثاتها، بل لقد بدأوا يتحدثون عن إقتصاديات أول العناصر الإنتاجية وهو الطبيعة nature ، والذي كان يعامل كهبة endowment، مفسحا السبيل إلى ماأسمي المزايا النسبية. وكما أشار د. عبد الله: «سيجد الإقتصاديون أنفسهم مدفوعين للعودة إلى الأصول الأولى للنشاط الإقتصادي: الإنسان والطبيعة، بعد طول إهمال» (مع ملاحظة أن الإهتمام بالطبيعة يندرج حاليا ضمن قضايا البيئة، بينما درج علم الإقتصاد على التسليم بالعمل والطبيعة كمعطيات).

وهانحن نجد أن إقتصاديات العمل بحاجة إلى أن تعامل كفصل قائم بذاته، وليس كمجرد إستخلاص من تحديد شروط التوازن ومتطلبات التنمية. ولعلنا نتذكر أن مايسمى «إقتصاديات التعليم» نشأت عندما قام شولتز في سنة ١٩٦٠ بالنظر إلى التعليم على أنه إستثمار في البشر، فأخضعه بذلك إلى تحليل الكلفة والعائد. مانحن بصدده الآن هو توسيع حقيقي للنظرية الإقتصادية لايقف عند حدود النظر إلى عنصر رأس المال على أنه العنصر الوحيد الذى يتم إنتاجه، ومن ثم يصبح قابلا للدخول في التحليل الحركي (فتريا كان أم متصلا) ليعطي نماذج للتنمية (مبسطة كنموذج هارود، أو مركبة)، بل إن كلا من الطبيعة والعمل (بل البشر عامة بما في ذلك التنظيم والإدارة) ينطبق عليه الأمر ذاته. وبالتالي أصبحنا على أعتاب نماذج من نوع جديد، ومعالجات أعمق للتنمية ونظريتها.

(٣) الإتجاه الثالث: يعيد قراءة النظريات الإشتراكية. وفي هذا المعرض أشار د. طاهر كنعان أن الفكر الليبرالي مال إلى إستلاب إنسانية الفرد وسلخ ناتج جهده كسلعة تباع لتكون وسيلة لمجرد البقاء بدلا من معاملتها كتعبير عن الذات الإنسانية يفي بحاجة الإنسان لأن يكون فعالا وخلاقا. وحتى بالنسبة للرأسمالي يكون الفيصل سلطان المال لا الصفات

الإنسانية. ومن هنا نجد في الفكر الماركسي، والإشتراكي عامة، إعترافا بالصفة البشرية للإنسان، يفسح مجالا لتنمية بشرية ينكرها الفكر النيوكلاسيكي.

وفي معرض الحديث عن العوامل الخارجية التي تؤثر في التنمية البشرية إقترح د. سمير أمين صياغة جديدة لفكرة قوة العمل «الإحتياطية» بنقلها من مستوى الإقتصاد الواحد إلى المستوى الدولي، سعيا إلى التمشى مع ظاهرة «عولمة» globalization الرأسمالية الحديثة. ولهذا الغرض قسم دول العالم إلى ثلاث مجموعات:

أ) جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان، وقوى العمل فيها فاعلة مستخدمة في نشاطات عالية التنافسية، والإحتياطي فيها محدود، وتسعى إلى استيعابه.

ب) دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية الكبيرة وشرق وجنوب آسيا بما في ذلك الصين وتايوان وكوريا، وتبلغ فيها القوى الفاعلة حوالي ٤٠٪ إلى ٦٠٪ وهكذا تضم هذه المجموعة العالم الثاني والعالم الثالث المستقبلي.

جـ) باقي العالم، ويشمل كل أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان وبنجلاديش وأندونيسيا (أي أنه يشمل الوطن العربي). وبإستثناء بعض القطاعات الداخلة في تقسيم العمل الدولي القديم، أي الموارد الطبيعية سواء الزراعية أو المنجمية، فإن هذه الدول تفتقد القدرة على المنافسة الدولية. وبالتالي فهي تكون إحتياطيا لتوسع النظام الرأسمالي خلال الفترة المقبلة. وتشكل هذه المجموعة عالمارابعا يجري تهميشه، وهو مايجعلها في موقف أضعف من الموقف في مواجهة إستعمار القرن التاسع عشر.

يقابل ذلك على المستوى الداخلي أربعة إتجاهات لإستراتيجيات التنمية: ليبرالية غير ديموقراطية - تحديثية ساعية إلى التعبئة الشعبية - آخذة بالماركسية اللينينية - ومستسلمة للتكيف مع النظام الرأسمالى العالمي، تقتصر نجاحاتها على تصادف وجود عوامل طبيعية (كالنفط) لافضل لها فيها.

هذا النوع من التحليل وإن ألقى بعض الضوء على الواقع العالمي، يظل بحاجة إلى إيضاح الآليات التي يتم بموجبها تحريك إحتياطي العمل لخدمة الرأسمالية العالمية، إذ يبدو أن التقدم التكنولوجي وما يصحبه من رفع للإنتاجية بأسرع من قدرات الإستيعاب ستجعل العالم الرأسمالي يكتفي بما لديه من إحتياطي، مستمرا في إستغلال الدول ذات

الإحتياطي الأكبر. ومن ثم فإن مايترتب على الأوضاع السابقة من تخلف، يطالبنا بمقاربات جديدة للتنمية التي تنقل البشر إلى قوى فاعلة.

هذه المقاربات المتفاوتة لقضية التنمية تستثير في الباحث الإقتصادي مزيدا من الحاجة للتأمل في التكييف النظري للتنمية عامة والتنمية البشرية خاصة. ولعل الباحثين العرب حينما يوجهون عنايتهم إلى هذا البعد، يولون الخصائص المميزة للوطن العربى وأقطاره قدرا كافيا من إهتمامهم. ونستطيع أن نختم هذا العرض بالقول أن المؤتمر قد ساعد على بلورة عددا من التساؤلات والتوجهات التي يرجى أن يجد فيها أعضاء الجمعية ورفاقهم من الإقتصاديين العرب مجالا خصبا لبحوث تضيف إلى المعرفة وتجيب على العديد من التساؤلات لترد عن التنمية العربية ماشهدته من إحباطات. ونضم صوتنا إلى صيحة د. حامد عمار من ضرورة تخصيص جهد قائم بذاته لقضايا التنمية البشرية للشعب الفلسطينى، وهو أمر بات ملحا في ضوء ما آلت إليه مباحثات مايسمى بالسلام.